

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة واسط كلية التربية الأساسية  
القيم التربوية والفساد  
إعدادم.د. حسين رحيم عزيز الهماش

hence the Iraqi country is one of these countries as it mentioned in the journals ,magazines ,newspapers and what the leaders and citizen , all of these facts present the size of the suffering and complaint from the spreading of the jobbery in the all the organizations and the institutions in side the Iraqi society and the political system in addition to the many political systems . This situation stimulates many questions about the effectiveness of the means and procedures followed to control the spreading of jobbery to determine the kind of recommendations to be adopted in this study .

التصريحات وأحاديث ولقاءات المسؤولين والمواطنين عموماً تتضح المعاناة والشكوى في انتشار مظاهر الفساد في عموم المنظمات والمؤسسات داخل المجتمع العراقي ونظامه السياسي وفي العديد من الأنظمة السياسية. ويثير هذا الوضع بعض التساؤلات حول مدى فاعلية الأساليب والإجراءات المتبعة للحد من تفش ظاهرة الفساد الإداري لتحديد طبيعة التوصيات في ضوءها والمعتمدة بهذه الدراسة.

في بيئات عالم اليوم ، وخاصة في بيئات الدول النامية ومن ضمنها البيئات العربية والبيئة العراقية واحدة منها كما هو مؤشر في وسائل الإعلام من قنوات وصحف ومجالات ومن خلال التصريحات وأحاديث ولقاءات المسؤولين

١٤٣٣هـ

٢٠١٢م

The Educational Values and Jobbery

Prepared by

Lecturer. D. Hussain Raheem Azeez AL-Hammashy

The Abstract of the Study

The jobbery is regarded as a main problems in our societies nowadays and previously , that many efforts are devoted to decrease its impact or to remove it totally, however, the frequency and the continuity of the jobbery nowadays as showed from the reports and studies especially the studies in developed countries including the Arabic countries ,

ملخص الدراسة

أن الفساد الإداري يعتبر احد مشكلات المجتمع الرئيسية قديماً وحديثاً حيث وضع دائماً بأطر الإدانة ، وكرست له الجهود للحد منه أو انه يمكن أزالته منذ العهد السومرية أما بالنسبة للحقبة الحالية فأن تكرار واستمرار الفساد الإداري كثيرة في بيئات عالم اليوم ، وخاصة في بيئات الدول النامية ومن ضمنها البيئات العربية والبيئة العراقية واحدة منها كما هو مؤشر في وسائل الإعلام من قنوات وصحف ومجالات ومن خلال

مقدمة

أن الفساد الإداري يعتبر احد مشكلات المجتمع الرئيسية قديماً وحديثاً حيث وضع دائماً بأطر الإدانة ، وكرست له الجهود للحد منه أو انه يمكن أزالته منذ العهد السومرية أما بالنسبة للحقبة الحالية فأن تكرار واستمرار الفساد الإداري كثيرة

المكافأة والامتيازات مما يؤدي إلى ظهور المفساد بأشكالها .

توجد العيوب في النفوس البشرية عندما تنطوي على مواصفات متطرفة وأنانية في كل ما هو لا أخلاقي مثل الحسد والحقد والقسوة والريبة بما يدفع لامتهان حق الآخر واحتقاره والتدافع بعنف ومن ثم تخان حقوق الإنسان .

إن تأثير العدالة في الروح الإنسانية وكيفية تحقيقها لا بد إن يعتمد على نظريات علمية حقيقة في النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة ... الخ ، تلك العلوم الإنسانية إذا ما وضعت على أسس عقلية واقعية تفي بالتزاماتها في تهذيب الأرواح البشرية ثم تعد بتحقيق الحرية والكرامة وحقوق الإنسان.

إن من العبث إن نبحث عن الفضيلة في جدليات بسيطة ارتجالية كما في جمهورية أفلاطون حيث يعتقد إن الأحكم يجب إن يحكم ذلك الملك الفيلسوف (سواء أكان رجلاً أو بضعة رجال) إذا نزل إلى السواد الأعظم فإن الدولة سرعان ما تقع في الفساد وسوف يسود الطغيان ، كأنما يقول إن راعي الدولة يجب إن لا يختلط بأغنامه ، فن معادن الناس تجعلهم طبقات.

إن الآراء التي تحمل الغربية النفسية والوحدة والشك والحيرة والتفكير بالعدمية يؤدي إلى شكلين من السلوك : أما متمرد نائر رافض وإما الخنوع والاستسلام التام لمصير لا مفر عنه كان الخطيئة الحقيقة محكوم بها الإنسان . بذلك إذن تعرف الجريمة بأنها نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لإفراد(إبراهيم ،ص) والشخصية المعنوية للمجتمع يمثلها عملياً من يملك القوة لتوجيه الفعل الاجتماعي . بهذا المعنى فأن حركة التجديد تمثل خطراً على استقرار المجتمع وتعرقل تمثيل الأدوار بين أفراده ، خصوصاً إذا تعرف الجريمة بأنها طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً ، فأدت إلى سلوك وأوضاع لا تتفق مع أوضاع المجتمع ولا يسمح بها (سعفان ،ص)

ومنذ عدة قرون والثقافات الغربية تتوالى على مجتمعا وتغزو امتنا، حتى غدت مفاهيمنا الأخلاقية وتصوراتنا عن الكون والوجود عبارة عن خليط هجين لا يمكن أن يتحمل أعباء التطور الحضاري الحاصل مع تقدم الزمن. ليست هذه نظرة من الشك والتشاؤم تجاه ما ينتصرنا في المستقبل ، بل تحسب لما يمكن ان تؤول إليه

والمواطنين عموماً تتضح المعاناة والشكوى في انتشار مظاهر الفساد في عموم المنظمات والمؤسسات داخل المجتمع العراقي ونظامه السياسي وفي العديد من الأنظمة السياسية .ويثير هذا الوضع بعض التساؤلات حول مدى فاعلية الأساليب والإجراءات المتبعة للحد من تفش ظاهرة الفساد الإداري لتحديد طبيعة التوصيات في ضوءها والمعتمدة بهذه الدراسة.

الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

أن مشكلة الدراسة الحالية تنبع من:

استمرارية وجود مظاهر الفساد الإداري ولو بنسب متفاوتة في قطاعات العراق المختلفة ونظامه السياسي ، يمكن لان يؤثر على محدودية فاعلية سبل المعالجة والمواجهة لهذه المشكلة وبالتالي وجود حاجة حقيقية لتفحصها ودراستها .

كون الفساد الإداري احد أهم معوقات تنمية الموارد البشرية وخطط التنمية في الكثير من دول العالم ومن ضمنها العراق ، وهذا يجعل منه مشكلة في المجتمع العراقي يمكن تلمسه من تعالي الصرخات وكثرة شكاوي المواطنين في الشارع وفي وسائل الإعلام وفي كل مكان، وعليه ... فقد توجهت الدراسة الحالية إلى دراسة مظاهر الفساد الإداري ، وفي تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بأضعافها أو إزالتها.

ثانياً: أهمية الدراسة

هناك ترابطاً وثيقاً وعلاقة مباشرة ما بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي ، وهذا يعكس على المستويات العلمية والمعتقدات الدينية والتوجهات الوطنية . وان أي نظام يقسم الدولة فئة الحكام وطبقة المحكومين ، لا بد أن يؤكد أمور من جعلتها الالتزام بمجموعة من الأعراف التزاماً شديداً ، وعدم انتقاد التوجهات الأخلاقية للعرف العام ، وإلا فالعقاب لمن يتحدى المسيرة الاجتماعية ، ولا يجوز الإبداع والتجديد الذي يتعرض مع تلك المبادئ التي تتجاوز حواجز الطبقة فإنها ستواجه القوة مهما كلف الأمر من القسوة لتدمير غير ملتزمين بالنظام الذي يتضمن الأنانية ولكنه يبررها بتهديد الخطر الدائم من التغيير المجهول والمطامع الداعية للمؤامرة ، فتنشر الخرافة هلاهيلها لتكوين بديلا عن العوامل السببية . ولكن يظل طغيان المدللين في مقابل الإحباط الناتج عن شعور عدم العدالة في توزيع

الفساد: يعرف الفساد في مختار الصحاح فسد الشيء يفسد فساداً، والمفسدة ضد المصلحة (من الرازي). قال الله تعالى: (( أنذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض )) (الأعراف ١٢٧). وقال ((الذين يفسدوا في الأرض ولا يصلحون )) (الرازي، ص).

والفساد الخاص هو الخروج على النظام والقانون بمعنى الجرح والجرم التي يرتكبها احد الأفراد، إما الفساد العام فهو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة ( محمد ياسين، ص١ )

أما الفساد الإداري:

فيعرفه الشهابي (٢٠٠٠): على انه انحرافاً عن قواعد النظام الرسمي للمنظمة أو المؤسسة (الشهابي، ص١١٠)

وتتباين أشكال الفساد والانحراف :

فأما إن يكون الانحراف جزءاً من المنظمة أو المؤسسة التي تحتويه، وبالتالي فإنها تتسم (بالحركية الخطية) ، وهذا يعني إن الذي يصلح للمنظمة يكون صالحاً للتعامل مع ظاهرة الفساد الإداري تشخيصاً وعلاجاً بنفس الوقت ، والهدف هو إزالة حالات الانحراف التي تجسد ظاهرة الفساد والعودة إلى النظام الرسمي المعتمد ابتداءً في المنظمة أو المؤسسة ، وهنا تميل حركتها إلى الرتابية والبطء ومستويات التنبؤ تكون بدرجة كبيرة.

وأما إن يكون هذا الانحراف نتيجة النظام المفتوح فيؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، وبالتالي فإنها تتسم (بالحركية اللاخطية) ، وهذا يعني إن المتغيرات النظامية كثيرة ومتنوعة وعلاقتها وتأثيراتها المتبادلة متشابكة وتميل حركتها إلى اللارتابة والسرعة، ومستويات التنبؤ تضعف بدرجة كبيرة . والهدف هنا ليس بالضرورة الرجوع بالمنظمة إلى ماكان عليها نظامها الرسمي بل النظر فيها إذا كانت تلك الانحرافات عن قواعد وأسس النظام الرسمي للمنظمة تمثل عملية تحول إلى نظام جديد أكثر اتساقاً وتجاوباً مع معطيات التغيرات اللاخطية للبيئة . أو أن تفهم وتؤخذ الانحرافات باعتبارها مؤشرات على إن النظام الرسمي القائم للمنظمة يعاني من معوقات تحول دون تجاوبه مع متغيرات البيئة المتسارعة وغير الرتبية (الشهابي، ص١٠٧-١٤٥) وتتطلب معالجة هذين الشكلين من الانحراف تعزيز المؤسسات داخل القطاعات وفيما بينها ، وبما فيها البرلمان والجهازان

الأمر في ظل هذه التداعيات خصوصاً ونحن لازلنا نؤمن بأن العقل بما يملك من معارف ضرورية فوق التجربة ، فالاستدلال العقلي وحده كافي لان يوضح اهدافنا ومعتقداتنا في الحياة ، وبدلاً من ان نضع الحلول للمشاكلات التي تعصف بنا ، فإننا قد اضفنا الكثير من الجدليات التي زادت من حدة الصراع النظري على حساب الفلسفة العلمية .

وهكذا تبرز اهمية الدراسة في انها تصبو الى تفعيل دور خدمة المجتمع عن طريق حل مشكلاته بطريقة حساب الفلسفة العلمية ، الى جانب على انه محاولة ضمن الساحة البحثية والدراسية في الاعتماد على منهجية علمية قائمة على تحليل ظواهر الفساد الاداري في المجتمع العراقي بصورة جادة ووضع التوصيات الكفيلة بمعالجته

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على :

مظاهر الفساد الإداري ومستوياته في المجتمع العراقي

الدور التربوي للمؤسسات القصدية وغير القصدية في مكافحة مظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي .

مدى فاعلية النظام المؤسساتي في اضعاف الفساد الإداري بأشكاله المختلفة .

التوصيات الكفيلة بالحد من ظواهر الفساد الإداري داخل المجتمع العراقي.

رابعاً : حدود الدراسة

تبرز حدود الدراسة في مدلولات نتائجها وتوصياتها بمحدودية حجم المفاصد المتناولة وكذلك بمحدودية النظم والظواهر المشمولة بالتحليل في المجتمع العراقي .

خامساً: منهجية الدراسة

الغرض تقييم المجتمع العراقي وبيان فاعلية نظامه الإداري في التعامل مع ظواهر الفساد (من رشوة ووساطة) سيصار إلى المنهج الوصفي النظري على افتراض إن المجتمع العراقي يعاني العديد من مظاهر الفساد الإداري شأنه شأن اغلب النظم في مختلف دول العالم التي تعاني من الفساد كما تشير مؤشرات المسوحات الدولية لظواهر الفساد في العالم أخذين بعين الاعتبار التباين في اشكال تلك النظم ، وبيان اهمية نظام المؤسسات في معالجة تلك المفاصد .

سادساً : تعريف مصطلحات الدراسة

التنفيذي والقضائي . ولعل توفر وسائل الإعلام الكفوءة والمستقلة والقطاع الخاص والوكالات التي تقوم بعمل الرقيب عناصر حاسمة لضمان استمرارية الإصلاح.

ويعرف الباحث الفساد الإداري لأغراض الدراسة: على أنه حالة الانحراف في السلوك وأداء المنظمات أو المؤسسات بالاعتماد على ظواهر سلوك الأفراد وفقاً لأسس الانحراف الآتية:

التدخل : وجود عدم وضوح عال في الحدود الفاصل بين ادوار واختصاصات الأفراد في مكونات المنظمات والمؤسسات المجتمعية فضلاً عن وجود قوى من خارج تلك المنظمات أو المؤسسات تتدخل في عمل أفرادها بفعل إنشاء ظاهرة الوساطة والرشوة

الرسمية : وجود فارق واضح بين ما يتم فعلاً من ممارسات يومية في تلك المنظمات والمؤسسات وبين ما هو مثبت رسمياً في قوانينها ولوائحها. اللاتجانس: وجود خليط عبر متجانس من السلوكيات والقيم والمتغيرات في المجتمع تتضمن ما هو قديم وما هو حديث.

٢- الدور : يعرف الدور ما يقدم الفرد من مهام ومسؤوليات قد تكون رسمية وغير رسمية في أثناء تفاعله مع افراد المجتمع والآخرين (زهرا، ص٣٢٣).

إما الدور التربوي: هو ما يقوم به المربي من مهام ومسؤوليات قد تكون رسمية او غير رسمية في أثناء تفاعله مع العناصر المختلفة للعملية التعليمية (الدويك، ص١٨-٢٦).

ويعرف الباحث الدور التربوي لإغراض الدراسة: على أنه ما يقع على مؤسسات التربية المقصودة من مدارس وجامعات، ومؤسسات التربية غير المقصودة من أسرة وجامع وحسينية من مسؤوليات وأعباء واتجاه مواجهة مظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي من خلال أتباع أساليب عديدة في النوعية والتوجيه والتعزيز السلبي والايجابي.

المبحث الأول

الخلفية النظرية للدراسة

أولاً: النشأة التاريخية لمظاهر الفساد في المجتمعات /قديمًا وحديثًا

أن أهم ما يميز الإنسان ويجعله الكائن الوحيد الذي يعتقد بالقيم والأخلاق ويمنحه مقاييس قوية وفاضلة ، هو أن ترعاه السياسة الاجتماعية

الرشيدة التي تستمد قوتها من الاقتصاد المسيطر على موارد الأرض ، والعدالة الاقتصادية في توزيع الثروات بما يوحد كل الأهداف والمصالح المشتركة للأفراد عموماً .

ومن المثالية الخيالية أن نتصور مجتمعاً يخلو من أفراد مصابين عقلياً أو معاقين بدنياً أو مضطربين نفسياً أو محتاجين اقتصادياً أو مضطهدين اجتماعياً أو سياسياً ، لذا لا بد من وجود الجرح أو الجرائم في إي مجتمع مهما كان متقدماً من الناحية الحضارية . ولكن وما لا ينبغي أن يكون ، هو أن يتراجع شكل النظام السياسي ، رغم التقدم العقلي في التجربة الحضارية للإنسان ، فالخوف من عودة تلك الإشكال المرجعية بما تحمله من فلسفات مختلفة ، تفرض شرعيتها من خلال القوة الضاغطة للسلطة ، مثلاً:

١. النظام الجاهلي : ذلك المجتمع الطبقي الذي يحترق العبيد والذي يعجز عن الخروج على التقاليد ويحارب روح الإبداع خوفاً من التجديد، قال تعالى عن قوم نوح ((فقال الملا الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلاً وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين)) (هود٢٧) ، وقال تعالى: ((فكذبوا عبدنا وقالوا مجنون وازدجر )) (القمر ٩) .. وقال تعالى (وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه إباننا أولو كان إبانهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون . ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا الدعاء ونداء صم بك عمي فهم لا يعقلون ) (البقرة ١٧٠-١٧١).

٢. النظام البدائي : الذي تسود فيه التقاليد والأعراف المترامنة وتتصلب المعتقدات بما يدعو للإفراط في استخدام القوة في كل النواحي ، قال الله تعالى : ((إرم ذات العماد . التي لم يخلق مثلها في البلاد )) (الفجر ٧-٨) ، وقال ((فأما عاد فاستكبروا في الأرض يغير الحق وقالوا من أشد منا قوة)) (فصلت ١٥) ، وقال ((أتنبون بكل ريع أية تعبثون . وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون . بطشتم جبارين فاتقوا الله وأطيعون. واتقوا الذي أمركم بما تعلمون . بأنعام وبنين . وجنات وعبون))

(الشعراء ١٢٨-١٣٤) .

٣. النظام العشائري : ومثله تستحوذ عليه روح القومية المتطرفة أو العنصرية ، وتتحكم فيه الشيوخ والكهول ، ومعتمدة على قوة الشباب

والمراهقين في تنفيذ قراراتها العرفية ، مما يسول لأصحاب القوة النزق والنزوة والاستهتار وارتكاب الجنح . قال تعالى : (( وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب أليم .واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتتحتون الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين . قال الملائكة الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن منهم أتعلمون إن صالحاً مرسل من ربه قالوا إنا بما أرسل به مؤمنون. قال الذين استكبروا إنا بالذي آمنتم به كافرون ))(الأعراف ٧٣-٧٦) وقال : ((وكانت في المدينة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون .قالوا أتفاسموا بالله لنبينته وأهله ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك أهله وإنا لصادقون)) (النمل ٤٨-٤٩).

٤.النظام العدائي : الذي يمتاز بالجنون الاجتماعي وكل الصفات السايكوبائية الأخرى . قال تعالى ((ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها أحد من العالمين)) (الأعراف ٨٠)، وقال : ((أتأتون الذكران من العالمين . وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون . قالوا لنن لم تنته يالوط لتكونن من المخرجين)) (الشعراء ١٦٥\_١٦٧) .

٥.نظام القوة : الذي يعتمد على تحويل الأفراد إلى آلة عسكرية ، ينفذ من خلالها إرادة القائد الأوحى في صنع المصير . قال تعالى ((الم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحي ويميت قال إنا حي وأميت قال إبراهيم فإن ربي يأتي بالشمس فات بها المغرب فهبت الذي كفر)) (البقرة ٢٥٨) .

٦.النظام التجاري : الذي يرجح المصلحة الشخصية على القيم الأخلاقية ولا يعياً بالمجتمع . قال تعالى: ((وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم أعبدوا الله مالكم من إله غيره قد جاءكم بينة من ربكم فآؤفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا أناس أشيائهم ولا تفسدوا في الأرض بعد أصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين . ولا تعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من امن بهو تبغونها عوجاً واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثرتهم ونظروا كيف كان عاقبة المفسدين ))(الأعراف ٨٥-٨٦) ، وقال (قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك

أن نترك ما يعبد أبائنا أو نفعل في أموالنا ما نشاء انك الحليم الرشيد)) (هود ٨٧). يتحول أصحاب رأس المال إلى نخبة من الأفراد يعترف بسطوتها في التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع، بسبب اتحاد مصالح أفرادها وامتلاكهم المال الذي يوفر القوة التي تحقق أهدافهم الأساسية.

٧.النظام الديكتاتوري : الذي يرجح مصلحة الحاكم أو القائد أو الحزب الحاكم أو الأسرة الحاكمة على مصلحة الجماعة كما في قوله تعالى : ((ونادى فرعون في قومه قال يا قوم أليس لي ملك مصر)) (الزخرف ٥١) ((وقال فرعون يا أيها الملا ما علمت لكم من إله غيري)) (القصص ٣٨) ((وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل)) (غافر ٣٧) ((إن فرعون علا في الأرض وجعله شيخاً)) (القصص ٤) ((قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)) (غافر ٢٩) ((وأضل فرعون قومه وما هدى)) (طه ٧٩)

٨.النظام الرأسمالي :وفيه تستحوذ مصلحة أصحاب رؤوس الأموال والشركات وتسلط على مصلحة المجتمع ورقاب الناس قال تعالى : ((إن قارون كان من قوم موسى فيغى عليهم واتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين . وأبتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)) (القصص ٧٦-٧٧) .

ثانياً: إحصائيات الفساد الإداري في عموم النظم الدولية

تشير الكثير من الإحصائيات ومنها إحصاءات ( Transparency international ) ( corruption perception index 2005 ) إلى شيوع الفساد الإداري في أكثر من ثلثي الأنظمة بـ (١٥٩) دولة من دول العالم التي شملها المسح الميداني ، وإشارات هذه الإحصاءات إلى (٧٠) من هذه الدول كانت نسبة نظافة كل منها من الفساد الإداري أقل من (١٠/٣) .

أما بالنسبة للدول العربية فقد حصلت أعلى دولة (١٠/٦،٣) كما حصلت أقل الدول العربية في هذا المجال على (١٠/٢،١) من مستوى النظافة من الفساد الإداري... في حين حصلت أيسلندا على أعلى مستوى وهو (١٠/٧،٩) على النطاق

العالمي ، وحصلت بنغلاديش والجاد على (٧، ١٠/١) .

ولقد تم احتساب تلك النسب على ضوء قاسم مشترك في الاتفاق العام على أن الفساد هو انحراف الأداء الوظيفي الفردي أو أفرقي لصالح أهداف خاصة بعيدة عن أهداف المنظمات والمؤسسات المعنية ، مما ينتج أضرارا تعيق عمليات التنمية وتؤدي إلى الإخلال بالنظام ( P1 و chirkova ) أن تكرر واستمرار ظواهر الفساد الادراي في كثير من نظم العالم اليوم وخاصة في الدول النامية ومن ضمنها الأنظمة العربية مستمرة كما هو مؤشر في أعلاه ، رغم تواصل مختلف أطراف النظم المعنية ومن ضمنها النظم العربية للحد منه ، كما أكدت ذلك نتائج المسوحات الميدانية التي نشرت من خلال (يوم الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥) ومصادر علمية أخرى ( P(1 و chirkova و Demidov p.1)

ثالثاً: الفساد الإداري في النظم السياسية المختلفة أن شكل النظام السياسي والاجتماعي عاملان مؤثران في كيان الأمة والدولة ، وهذه المشكلة تبدو من خلالها تاريخ البشرية ، فأى مجتمع تربط بين أفرادها أهداف مصالح مشتركة لا يمكن الحفاظ على توجيهها وتنظيمها إلا من خلال الروابط الدستورية التي يرتجي منها تحقيق الانسجام والاستقرار.

هذه المشكلة تدفع البعض إن يأخذ على عاتقه أن يقيم بناء سياسي واجتماعي على أساس هندسي عقلي ترسم خطته وتوضح ركائزه استناداً على فرضيات خاصة ، وهذا ماحمل المأساة المستمرة للكثير من المجتمعات الإنسانية خلال مراحل من التاريخ ، ولكن كانت تسوق بعد أن تزان بالرتوش وتعلب في أطر عاطفية ، ولا زال العزف على أوتار العواطف يشكل المدخل الرئيسي للهموم العالمية .

وتتباين مستويات فساد النظم السياسية . فينخفض مستواه في النظم التي تقيم فيها الضوابط المؤسسية بين الفروع الثلاثة للحكم (الجهاز التنفيذي ، والجهاز التشريعي ، والجهاز القضائي) آليات فعالة لمنع وكشف هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه ، ويوفر فيها النشاط الحكومي بطبعه فرصاً أقل نسبياً للفساد ، ويزدريه فيها المجتمع . وتكثر فيها النصوص الاقتصادية وتكون أبواب مسؤولي الدولة مفتوحة

لأصحاب المصالح غير أن السلوك الجانح يخضع للمراقبة لكون العملية مفتوحة أمام شتى المصالح المتنافسة ، كما تتاح فرصة الوصول إلى النخب للدوائر الممارسة للنقد والمحاسبة (جونستون ١٩٩٦).

وترتفع مستويات الفساد حينما تضعف المؤسسية لمكافحة الفساد أو لا يستعمل ، ويوفر تحكم الحكومة في الموارد الاقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرصاً وفيرة للا مشروعية ، ويتفشى الفساد للدرجة التي يصبح فيها امراً مقبولاً ومسموحاً به . وفي هذه النظم ، تسيطر نخب سياسية ضيقة على الفرص الاقتصادية وتستغلها ، وتسخر الفرص السياسية الثمينة والنادرة نسبياً للحصول على مكاسب شخصية . وتقل ضوابط العمل الرسمي وتندر الوسائل البديلة إمام المصالح والفئات المعرضة للاستغلال . وفي بعض الحالات، يجسد المسؤولون الذين يوكل إليهم أمر التصدي للفساد أقبح جوانب المشكل. وفي الحالات التي يقل فيها الفساد، يكون للناس والشركات بدائل لتقاضي المسؤولين الفاسدين والانتصاف ممن يسعون إلى استغلالهم. غير انه في الحالات التي يتفش فيها الفساد قد لا تكون هذه البدائل متوفرة أو قد تكون ناقصة نقصاً شديداً .

وتتباين النظرة الى الفساد وأثره ، تتباين كبيراً عبر العالم ، فعلى الرغم من أن الناس قد يغضون الطرف على مطالبات بدفع بعض المبالغ المالية الصغيرة لقاء خدمات رسمية من قبيل إصدار رخص أو شهادات ، فأنهم لا يتقبلونها بالضرورة . ويعتبرونها مجرد طريقة عملية للحصول على أشياء يحتاجون إليها.

ومما لاشك فيه ثمة اختلافات كبيرة في التصورات والممارسات بين الثقافات .

فالأمر المقبول والملائم يتباين تتبايناً شاسعاً . ولعل هذه الاختلافات تعزي إلى الكيفية التي تدار بها الأعمال (عن طريق تقديم الهدايا والضيافة) أكثر مما تعزي إلى محاولات كسب النفوذ. وثمة فارق جلي بين المعاملة بالمثل وبين الرشوة . غير أن الهدايا المشروعة قد تحسب رشواً خطأ. وقد أوضح عدة باحثين ومراقبين هذا الفارق وقالوا أن تقاليد تقديم الهدايا لاتعكس قبولاً واسع النطاقات لممارسات الفساد

(Kpundeh, 1955)

الفساد يهدد الناس ، ولاسيما الفقراء ، كما يهدد حكوماتهم : "فالدولة التي يتفشى فيها الفساد يمكن أن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع (١٩٩٨). Osborne تقديم الرشاوى " (الراغبين في ويحرم الفساد من نصيبهم حتى ولو كان النصيب هزيباً . ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال . ويوسع الفجوة القائمة بين الجنسين لان المبالغ المدفوعة بغرض الفساد إنما تدفع مقابل خرق قواعد الإنصاف في التشغيل والشراء. كما يؤجج الفساد الفوارق بين الجنسين لانه يشكل في الغالب إعادة توزيع للموارد التي تنقل من الفقراء (ومعظمهم من النساء) إلى متقلدي المناصب (ومعظمهم من الرجال) . ويغذي الإجحاف بانتهاكها لحقوق الإنسان . ويتسبب في السخط السياسي والقلقل الاجتماعية (ماهر عبد شويش، ص٥٦) .

فالفساد عنصر تقويض اقتصادي، إذ يحول الفساد الموارد، ويخفض الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية، ويزيد من تكاليف العقود، ويخفض النوعية، ويشوه السياسات، ويحد من الاستثمار، ويقوض عمل الشركات والمنظمات غير الحكومية. فالفساد يضر بالاقتصاد. ويجعل التنمية تتباطأ، إن لم يتسبب في انتكاسها كما أن الفساد غير مأمون العواقب، إذ يسهل الفساد تجاهل قوانين الصحة والسلامة، ويسهل الإفلات من الملاحقة القضائية بشأن الأضرار بالبيئة. ويبطل مفعول القوانين، ويصعد الإجرام ويزيد من حدته يغذي الثورة ويشكل في نهاية المطاف خطراً عالمياً . فالفساد يساعد المجرمين على غسل الأموال المكتسبة من الاتجار بالمخدرات والأسلحة . ومجمل القول إن الفساد آفة مميّزة ( المصدر السابق).

إن النظام السياسي الرشيد هو الذي يعني بتدبير الحد من المفاصد والمفسدين، فالفساد تدبير حكومي بالدرجة الأولى، أي مسالة فشل المؤسسات في أداء مهمتها. فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل إجراءات المشروعة التي تربط المجالين السياسي والاقتصادي . ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة انه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها

وفي هذا قال اوليسونغ اوباسانجو ، احد الرؤساء السابقين لدولة نيجيريا "إن من السهل التمييز بين الهدايا والرشاوى. فالهدية تقبل علناً ، بينما الرشوة تؤخذ في الخفاء " (اوباسانجو، ١٩٩٤). واستناداً إلى روز\_أكرمان الفساد في التجارة الدولية لأنها تعتقد أن نظام تقديم العطايا للمسؤولين في العالم النامي يعمل لصالحها ( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٧ ب) .

ويمكن أن تكون المنافسة مصدراً للعمل المحظور. فالتجاوزات التي يشهدها تمويل الحملات الانتخابية أدت إلى فضائح في أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وكولومبيا . وفي الديمقراطيات الجديدة ، حلت التبرعات غير المشروعة للأحزاب السياسية محل الرشاوى السائدة في الديكتاتوريات . فالتكاليف الباهظة لعمليات التنافس على المنصب في عصر التلفزيون يجعل العديد من المرشحين وأحزابهم في حاجة ماسة إلى المال.

والناخبون الذين خاب أملهم في الأحزاب السياسية ينفضون عنها وتندهور اشتراكات العضوية فيها، فيتحاييل السياسيون على القانون لتمويل حملاتهم. وقد قدمت اقتراحات لمعالجة الفساد الانتخابي منها الحد من التبرعات وتقنينها، والكشف الكامل والفوري عن الأموال والتبرعات وتوفير البث التلفزيوني بالمجان، وإزالة مصادر التمويل الخارجية عن الميزانية.

وتكون الاستراتيجيات الرامية إلى احتواء الفساد في البلدان التي يكثر فيها الفساد والبلدان التي يقل فيها الفساد منتجة إذا شملت مسألتي فرصة الفساد ونزاعته . فبالإمكان الحد من فرص الفساد عن طريق الإصلاح المنتظم وتقويم نزاعته عن طريق الإنقاذ الفعال والردع (Langseeth وآخرون، ١٩٩٧). فهذان

العصران إذا أدرجا في صياغة أي جهد وطني للإصلاح ، فأنهما يضعان الأسس لنظام من النزاهة يعالج الفساد في القطاع العام من خلال الإجراءات الحكومية (قوانين القيادة ، والتغيير التنظيمي) ومشاركة المجتمع المدني (الإجراءات الديمقراطية ، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام). وبالتالي، تبدأ الإصلاحات في شق طريقهما فيعززها الساسة وواضعوا السياسات وأفراد المجتمع المدني .

رابعاً: عواقب الفساد الإداري

إن يرشوا الموظفين الحكوميين غير النزيبين للحصول على الخدمات العامة الأساسية التي دفعت فعلا تكاليفها بالضرائب والرسوم الحكومية، ويشير Johnston، 1997 إلى إن التنمية المستدامة تتطلب مؤسسات سليمة، وكذلك تضافراً للجهود بين المجال الاقتصادي والسياسي (الأمم المتحدة ٢٠٠٤)

غير انه في العديد من الحالات يكون القطاع العام متضخماً وعديم الفعالية. ولا يحاسب السياسي والقيادي والموظف إلا محاسبة محدودة إذ تقل الشفافية في الحكم. مما يجعل المسؤول يراكم الثروة باستغلال المنصب الذي يتقاضى عنه اجوراً زهيدة وغير منتظمة، وكثيراً ما يتواطى مع رجال الأعمال المحليين والأجانب. وتطلب الحد من الفساد معالجة الظروف التي يتولد عنها ويتغذى عليها ببذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة. كما يتطلب مشاركة مجتمع مدني قوي وفعال. فالمجتمع المدني إذا كان يتمتع بحرية التنظيم والعمل يستطيع إن يصبح شريكا أساسيا في تطوير وتعزيز ممارسات نزيبية في القطاع العام، ولاسيما في سياق المعاملات. وعلى سبيل المثال، يستطيع المجتمع المدني الفعال إن يضع قواعد اجتماعية قوية للسلوك المهني (Johnston، 1997 أ)، وبالتالي يقدم دعماً قويا للإصلاح. فالتنمية القائمة على المشاركة أمر حاسم لأنها تعزز المجتمع المدني وتوطد أركان الاقتصاد. ويصبح للفئات غير الحزبية صوت مسموع، فتتألف الجماعات المحلية والمنظمات المستقلة للتفاوض مع المؤسسات والإدارات بغرض التأثير على السياسة العامة. كما يوفر المجتمع المدني الفعال أداة لضبط السلطة الحكومية، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية الاقتصاد والمناخ السياسي وكفاءتها واستمراريتها

ويشير Kpundeh 1997، إلى إن الحكومات التي تركز على تغيير النظم بدل مطاردة المسؤولين الحاليين والسابقين عن الفساد، تضع تدابير إصلاحية أكثر فعالية واستمرارية تحد من الفساد وتدخل تحسينات مستمرة في نزاهة الوظيفة العامة. من خلال تركيزها على النظام بدل الأفراد (و لايتهدد العقاب والنشهير إلا أشخاصاً قلانل) والركون إلى تطبيق القانون، كما إن الاعتماد على إستراتيجية التركيز على مايسمى بالحيثان الكبيرة لاتشكل الحل السليم

خارج النظام، كلما كان الأرجح إن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة. فالفساد يقوض المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة، ويحول دون ضمان ابسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية، ويربك علاقة التضافر التي يحتمل إن تقوم بينها. وهذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالاً (1997 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997) و (knack، 1997) (johnst) لاسيما عندما يكون الفساد السياسي والفساد الإداري مترابطين

وتتبخر المساعدة والاستثمار الأجنبي إذ تحول الأموال إلى الحسابات المصرفية بالخارج وتصرف في أوجه البذخ غير المنتج. وتترد دوائر المعونة في تمويل المشاريع مستقبلاً رغم فرض شروط مسبقة صارمة وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بالتنمية. وعلاوة على ذلك، يكون ثمة إحساس كبير بالحيف في عملية صنع القرار، وكذا في توزيع السلع والخدمات. فمن لا يستطيعون حولاً يطلب منهم يدفعوا القسط الأكبر. ونظراً لهذه التكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظة، تتعرض للخطر جهود بناء ديمقراطية قابلة للاستمرار.

إن الحكم الرشيد أساسي لهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر. فالحكومة التي تستجيب بقدر اكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع إن تحسن نوعية عيشتهم. ورفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد. غير إن هذين الجانبين من التنمية تعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد، ويحول الموارد الشحيحة أصلاً من الخدمات الحيوية إلى أشياء من قبيل تسديد الديون التي ركامها المسؤولون الحكوميون الفاسدون. وتتضرر خزائن الحكومة بتدهور إيراداتها الناجم عن فقدان الضرائب والرسوم الجمركية.

ويعرض المستثمرون المحليون والأجانب عن الأسواق التي لا يمكن توقع تكاليفها وفي الحقيقية...يمثل الساسة غير النزيبين مصالح بلدانهم في الداخل والخارج تمثيلاً ناقصاً إذ يظهرون كخشب تنشبت بالسلطة بأي وسيلة كانت لاستغلال فرص الفساد. غير إن الأدهى من هذا في البلدان النامية هو إن الفقراء يتحملون أقداح التكاليف بالمقارنة مع غيرهم. فبالإضافة التي تحملهم لارتفاع الأسعار والبطالة، يتوجب عليهم



والناجح ، بل هي وسيلة تثير الكثير من المشكلات التي لاتحل في نهاية المطاف . وعليه ... لابد من الاعتماد على استراتيجيات الإصلاح ذات الاستمرارية والطويلة الأجل وذلك بالاعتماد على إجراءات إصلاحية قانونية ومؤسسية اقتصادية واجتماعية تركز على إدخال تحسينات مستمرة على إدارة الحكم وقيادته ، وبعبارة أخرى ،فأن ثمة حاجة إلى إن يضيف الطابع المؤسسي على مكافحة الفساد . فهذا الطابع المؤسسي يحول دون اعتبار الإصلاحات مجرد مسائل حزبية أو إجراءات تدخل في إطار الحملات الموسمية (kpundeh ، 1997)

المبحث الثاني

بعض أشكال الفساد وصفات المفسدين

أولاً: المال وأثره على سلوك النساء والرجال ((سيكولوجية المال))

(( لاشيء كالمال استثارة بين الناس سنناً سيئة وعادات قبيحة ، انه هو الذي يزرع الشقاق في المدن ويطرده السكان من بيوتهم ، انه هو الذي يصرف أجمل النفوس عن جميع ما هناك من عار وشؤم على الإنسان ويعلمها أن تستخرج الشر والكفر من كل شيء

من الأمراض الخطيرة التي أصبحت مستقلة وشائعة في مجتمعات البلدان النامية ومنها المجتمعات العربية سيطرة وهيمنة حكومات استبدادية وعدم وجود آليات رقابية فاعلة على مؤسسات ودوائر الدولة فيها بالإضافة إلى التفاوت الطبقي الحاد بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع وبين مختلف المراتب في السلم الوظيفي ، وتأتي في مقدمة الدول التي ينتشر فيها هذا الوباء الدول العربية عموماً والعراق خصوصاً ، على الرغم من وجود قوانين وإحكام قانونية مشددة تصل إلى حد الإحكام الشاقة المؤبدة في بعض الدول ضد من تثبت إدانته بالرشوة وحتى ضد من ارتضى الرشوة ولم يمارسها وهذه العقوبات تطال الراشي والمرتشي والوسيط الرائش ، ولكننا نرى رغم ذلك دوام واستمرار وتزايد هذه الممارسة لا بسبب التساهل القانوني ولكن يمكن السبب الأكبر في الخلل والانحراف الذي أصاب النظام ألقيمي والعرفي لهذه المجتمعات من الأفراد ولم يعد فعلاً معيماً ومستتراً اجتماعياً نتيجة اختراق بني هذه المجتمعات لأسباب مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية.

الرشوة في اللغة :

(( من (ارتشى) أي اخذ الرشوة أو (استرشى) إي طلب الرشوة ، استرشى في الفرع ، أي أخرجه ، واسترشى الفصيل ( والد الناقة ) إي مد عنقه بين فخذي أمه يطلب الرضاع وارتشى فلانا ، أي طاعة وتابع مسيرته ، وارتشاه أي حباه أو ظاهره أو لابنه أو صانعه وما يعطى للتخلف ، والرشي لفلان المطيع له التابع لمسيرته والرشوة مايعطى للحكام لأكل أموال الناس)).

ومن ذلك نستطيع الاسإلى: أن ظاهرة الرشوة تنتشر في المجتمعات التي يعم فيها سلوك اللاتكافيء في فرص العلم والعمل من قبل أصحاب القرار وانتقاء العدل في توزيع الثروة والمناصب والحقوق والتكاليف بالواجبات ، مما يزعزع ثقة الناس في مصادقية وعدالة موظفي الدولة ومسئوليتها فيدفع صاحب الحق لارتشاء ذوي الشأن والأمر لإحقاق الحق ، أو ما يدفع أهل الباطل لسلب حقوق غيرهم وإحقاقهم للباطل ، وان عملية الرشوة غالباً ماتم بين طرفين (الراشي) و (المرتشي ) أو يدخل شخص ثالث كوسيط بين الناس أهل الحاجة والموظفين ويسمى (الرئش).

وتقسم أسباب الرشوة إلى :

العوامل والأسباب الاقتصادية

ومنها حالة الفقر والاحتياج الذي يعيشه المسؤول المكلف بواجب عام ، حيث ستكون هذه الحاجة دافعاً قوياً بالإضافة إلى عوامل أخرى لارشاء الأنا العليا للإنسان وكابحاً لضميره عند معارضته لهذا الفعل الذي غالباً مايكون مرفوض اجتماعياً . ولنا في الوضع المتردي للموظف في عهد الديكتاتورية الصدامية خصوصاً في ظل إحكام الحصار الاقتصادي الذي مر به المجتمع العراقي مما اشاع ظاهرة الرشوة في مختلف مفاصل الدولة ومؤسساتها مفتتاً المعيار ألقيمي الاجتماعي الراض لمثل تلك الظواهر بحيث كاد إن يكون هذا السلوك عرفاً شائعاً .

ولكننا لانستطيع إن نجعل من حالة الفقر أو لحاجة السبب الوحيد للرشوة وفي ذلك يذكر زيدان بأننا " لانستطيع القول إن سلوك الرشوة يصدر عن أناس أغنياء أو فقراء أو يصدر من الطبقات الدنيا أو العليا في المجتمع ، من دون إن ننظر إلى العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر في تكوين شخصية المرتشي" ( محمد عارف ، ص٤٢٤ ) ، وفي واقعا العراقي هنالك نماذج

القضائية والتربوية وهنا تنفع الطامة الكبرى في كيان المجتمع وهم اكبر قدم للايجابية قداسة ، فخطورة هذا امتد إلى مايسمى (بهينة النزاهة) و(الهلل الأحمر) فأصبحت تشكو من الفساد والمفسدين والرشوة!!!

وتأسيساً على ذلك وبسبب عقود من الاستبداد والجور والحرمان وعدم تكافؤ الفرص التي عاشها العراقيون فقد أصيب نسق القيم والمعايير الأخلاقية بالانهيار واستبدال الأبيض بالأسود والصح بالخطأ والوضيع بالسامي وأصبح الفرد المرتشي والراشي مقبولاً لا بل مرحباً به في الوسط الاجتماعي خلاف مايجب إن يكون مرفوضاً محتقراً ومنبوذاً . ومن الأسباب الخطيرة أيضاً في هذا المجال احتقار المرتشي للضمير المهني الذي يوجب عليه الاستقامة والنزاهة والسلوك القويم المعبر عن ضوابط المهنة وأعرافها وقوانينها والذي غالباً مايؤدي العرف المهني المهين على عدم خيانتها أو احترامها وتجاوزها . ومن عدم فهم الدلالة الأخلاقية للعمل باعتباره حالة أغناء للذات وخدمة للشعب والوطن والإنسان بما يسير أمره ويساهم على استقراره الأمني والاقتصادي والنفسي والعلمي سيتولد التعامل مع المهنة والعمل كبضاعة وسلعة للبيع والحصول على المال والثروة سعياً للثروة .

ويشير زيدان : (قد يتبع سلوك الرشوة عن مفهوم (الانومي) anomi او اللامعيارية، بعكس لمشكلات المترابطة بضعف أو انعدام القواعد الأخلاقية العامة التي تنتج من تضارب القيم بحيث لا يوجد تصور واضح محدد حول ماهو صواب وماهو خطأ ، وهي تماما الحالة التي يعيشها المرتشي حيث الانعزال والاستغراق في أنشطة خاصة تفتقر إلى الاشتراك في ضمير جمعي واحد ، وحتى إن وجد هذا الضمير الجمعي فان إحساس المرتشي به ضعيف لان درجة وضوحه اضعف) . ومن الملاحظ إن القيم الاجتماعية في هذه المجتمعات تضع أولويتها فيما يتعلق بالهفة الجنسية وما يتعلق بالشرف الجنسي فقط ، فان أي سلوك بالاعتداء على حقوق وكرامة الآخرين أو المساس بالمال العام والصالح الوطني لم ينظر إليه بالفرض والامتهان والاحتقار الذي يصل أحدهم إلى الثورة والرد العنيف عندما يتعلق الأمر بالعرض والشرف وفي ذلك يذكر زيدان :(((إن القيم والأخلاق في نظر

كانت ولا زالت تشغل مناصب حكومية في المؤسسة العسكرية والأمنية ودوائر الدولة ومؤسساتها المدينة ارتضت عيشة الكفاف والضنك أو الاضطرار للعمل بعد الدوام الرسمي في أعمال لا تمت لاختصاصها ولا مكانتها الاجتماعية بصلة دون إن تنحدر إلى هاوية الرذيلة وقبول الرشوة على الرغم من كونها قادره على العيش مرفهة لو ارتضت سلوك الرشوة . كما إننا نشهد إفراداً في أمس الحاجة إلى فرص العلم والعمل ولكنها لم ترتضي أسلوب الرشوة للحصول عليها. ومن الأسباب الاقتصادية للرشوة ، ظاهرة غلاء الأسعار ، وشيوع ظاهرة الاستهلاك والامتلاك وعلو مقياس الثروة والمال في المجتمع لتبتز ماعداها من القيم والأعراف الاجتماعية الايجابية حيث يذكر د. أكرم زيدان : (إن هناك علاقة بين سلوك الرشوة وبين إغلاء القيم والاستهلاكية – كأن المال هو القيمة الأعلى في أذهان كثير من الناس) ( المصدر السابق) ، وقد ورد هذا المعنى في العديد من أقوال الشعراء والكتاب والأمثال العراقية الشعبية ((اللي مايملك فلس مايسوه فلس))، مهما امتلك الفرد من رفعة النسب أو درجة العلم والمهارة أو من سمو الخلق والأخلاق . وهذا يرينا واقع حصوله على المال على الرغم من نواهي الأديان عن مثل هذه السلوكيات والأفعال ، وفي ذلك يروى الإمام جعفر الصادق (ع) قائلاً : ((من أتى غنياً فتصنع له لينال من دنياه ذهب ثلثا دينه)) (أكرم نشأت، ص3) . وبناءً على هذا فان اغلبنا سيكون سعيداً ان امتلك ثلث دينه !!!

الأسباب النفسية والاجتماعية لسلوك الرشوة إن نقص فرص الاختيار والوسائل المشروعة ومنها الحصول على فرصة عمل ، أصبح مظهر شبه سائد في الأنظمة التي حكمت العراق سواء في ظل الدكتاتوريات السابقة وللأسف في ظل الحكم الديمقراطي الحالي، فلا عمل ولا منصب رفيع ولا وضع يتم الحصول عليه من قبل المواطن العادي إلا من خلال الاعتماد الرشوة ، فمن أراد الظفر بفرصة عمل أو منصب عليه إن يبحث أولاً عن (رائش) يكون وسيطاً بينه صاحب الأمر والشأن ، حيث يعجج عراق اليوم بالمرتشين والفاستدين مما أشاع ظاهرة الرشوة وأصبح الفرد خارج حلقة (الراشي) والـ (المرتشي) و (الرائش) فرداً غريباً مغلوباً على أمره وغير مرغوب في دوائر الدولة ومؤسساتها بما فيها

(المرتشين) مقصورة على مسائل العرض والعفاف والوفاء الزوجي ، مما يعني إن الضمير لديهم هو الضمير الجنسي ، بينما تنعدم كل أنواع القيم الأخرى وان وجدت فتكون ضعيفة وباهتة ، خصوصا القيم المهنية وشرف المهنة والعمل))

كما يتصف المرتشي بسلوكيات سلبية أخرى ، منها الكسل والملل والتبرم من بذل الجهد الفكري والجسدي والإبداع والابتكار في طريقة التفكير والعمل من أجل بلوغ أهدافه في الترقى والتدرج في السلم الوظيفي والعلمي على وسائل رذيلة وحقيرة تؤدي أغرضها بالوصول إلى المال الوفير والمنصب الرفيع ، مما يجعله يغوص في مستنقع اللاتهازية والميكافيلية والنفعية الضيقة والابتعاد عن العمل الجاد والمخطط للوصول للهدف بموجب القدرة والكفاءة والمنافسة المشروعة مع أقرانه ، وتكمن الخطورة في السلوكيات أن من يسلكها يعتادها ويتكلس ضمن مضامينها ومظاهرها وأساليبها بحيث يتعذر عليه تصحيحها أو تغييرها ونبذها كمن يذم على التدخين والمشروبات الكحولية أو القمار فيكون من الصعوبة معالجته ليسلك السلوك القويم.

وهنا نرى إن الكثير من موظفي الدولة الديكتاتورية المنهارة من مدنيين وعسكريين لم يستطيعوا التخلص من سلوك (الرشوة)، استمراراً لعاداتهم القديمة على الرغم من انتفاء في أقل تقدير أهم أسبابها وحوافزها إلا هو الحاجة والعوز الاقتصادي حيث بلغت المرتبات عشرات لا بل مئات إضعاف ماكانت عليه آنذاك وبما يكفل عيشة رضية هنية للموظف وخصوصا من ذوي المراتب العليا دون الحاجة للرشوة وكسب المال بطرق غير مشروع . وبعد أن استعرضنا الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للرشوة نحاول ألان إن نلقي الضوء على الأسباب النفسية المؤدية إلى تدعيم سلوك والمرتشي والرائش .

الأسباب النفسية لسلوك الرشوة :

يعتقد اغلب علماء النفس والاجتماع إن البناء النفسي لسلوك الفرد يبدأ من طفولته الأولى وخصوصاً منهج وفلسفة التربية التي ينتهجها والديه داخل الأسرة وبعد ذلك في المدرسة ومن ثم أقرانه ومجاملية ، وقد لاحظ الباحثون والعلماء إن بعض الأسر تحاول أن توجه سلوكيات أطفالها حسب ما تريد وترغب سواء في الكبت المطلق أو كبت البعض من تصرفات وسلوكيات الأطفال بناءً على المكافآت المالية النقدية في حالات

الرضا، وفي حالات حجب هذه المكافآت عند التمرد أو عدم الالتزام سوف يعظم عندهم أهمية المال ودوره وارتباطه بكل عمل يقومون به حتى في واجباتهم ومسؤولياتهم وفي أداء أدوارهم سواء أكان داخل الأسرة أم المدرسة أم أعضاء في المجتمع ، وفي ذلك يقول زيدان (( إن اخطر ما يقوم به الوالدان هو تقديم المكافأة للطفل بمجرد إن ينتهي من نشاط مرغوب به ، فيتعلم الطفل بعد ذلك أن السلوكيات والأنشطة السيئة المنفرد هي التي تؤدي إلى المكافآت ، فلا ينمو لديه سلوك حل المشكلات بل الذي ينمو لديه هو سلوك الرشوة)) (احمد رباعية،ص٧٤)

أن حالة تدعيم النفعية لتكون الدافع الأساسي للفرد لأداء أو عدم أداء فعل تؤدي إلى خضوع ذات الفرد إلى المؤثرات الخارجية قياساً للفائدة المادية وخصوصاً المالية منها وكسب الثروة بمختلف أشكالها وليس دافعا أو رادعا نابع من داخل الذات نحو عمل ما هو خير وامتتاع ومقاومة ورفض ما هو شر وبحضرننا في هذا المجال القيمة الكبرى لمقولة الإمام علي (عليه السلام) المشهورة ليوضح سبب إيمانه وعبادته للخالق سبحانه حيث يقول (( ما عبدتك خوفا من نارك ولا طمعا في جنتك ولكن عرفتك أهلا للعبادة فعبدتك)). . وهنا تتضح معاني إن يحترم الفرد ذاته ومدى ارتباطه بقناعاته وربط مصالحه بمصالح الجماعة فقد يصل الأمر عند البعض حد التضحية ليس فقط بالمكاسب المادية وحيارة الثروة لا بل التضحية بالنفس من أجل مبادئ سامية هي خير وسعادة للأخرين ، وهذا ما يميز به الأنبياء والمصلحين والدعاة ولنا في تاريخ الأديان والحركات السياسية والاجتماعية الكثير من الأمثلة . ففي مجتمعنا العراقي استغل الحكام وأصحاب الثروة والمال هذه الخاصية عند ضعاف النفوس الشره ماليا الميول لتدعيم مراكزهم وديمومة سلطانهم ليضربوا بذلك عصفورين بحجر واحد إلا وهو كسب ورضا وولاء المنحرفين من محبي المال وترسيخ سلطانهم .

الانتقاص من جرف ومقاومة الأفراد ذوي النزعات الإنسانية من المضحين والايثاريين أصحاب العزة وكرامة الذات ، فعمدوا على إعطاء مواليتهم وأنصارهم منح وهبات مالية كثرمن لولائهم وكسب مودتهم وان غلفوها بإشارات وأنواط وباجات تعلق على الصدور أو قلائد

ضرتها ومنافستها الأقوى الرشوة (المال). هذا موجز لوصف شخصية الراشي  
س٢: فما هي صفات وسمات المرتشي  
السيكولوجية؟؟

فالمرتشي لا يرى إمام عينيه غير المال وتعاضم  
الثروة فهي الهدف وهي الوسيلة لفرض هيمنته  
وإعلاء شأنه بين الناس وفي ذلك يقول زيدان ((  
حب الأخر والشعور بالانتماء وتحقيق الحياة  
الاجتماعية الايجابية كل هذه الأمور بعيدة عن  
حساب المرتشي لما لديه من استبصار مشوه  
وإدراك مضطرب وضعيف دائما ما يوظفه في  
إطار سلبي يحقق له أهدافه المرضية التي  
تتحصر في شيء واحد هو المال)). وما يميز  
المرتشي إن رغباته لا تتوقف عند حد في امتلاك  
الأشياء والحصول على المال والسلع ذات القيم  
الرمزية وليس القيم الاستعمالية فغالبا ما يلهث  
وراء أحر الماركات والموديلات من الملابس  
والسيارات والدور محاكياً في ذلك سلوك  
الطبقات الراقية الباذخة ليظهر بمظهر القوي  
المقتدر ومحسوباً على الطبقات الاجتماعية العليا  
في المجتمع ( المصدر السابق)

ومن صفات المرتشي الخطيرة إحساسه بأنه  
مهما حصل على المال والثروة فهو لم يأخذ حقه  
بعد، فهو يستحق المزيد لما لديه من ميزات  
وصفات يتوهمها ولما قدمه من خدمات يظن أنها  
لا تقدر بثمن وان الآخرين لا يستحقون حتى  
جزءاً ضئيلاً منها

ففي عراقنا اليوم سيطر إحساس وشعور  
بالمظلومية مما تعرض له البعض من النظام  
السابق وخصوصاً أفراد الطبقة السياسية الجديدة  
التي احتلت كراسي المسؤولية بعد انهيار  
الديكتاتورية، لذلك فهو الأولى بالمال والضياع  
والغلال من أبناء وطنهم وشعبهم اللذين كانوا  
ينادون بإنصافهم من ظلم السلطات وإنهم إنما  
يضحون من أجلهم لا يريدون عن ذلك جزءاً  
ولاشكورا، وهذا الإحساس أو همهم بأنهم الأحق  
والأفضل في حصولهم على حصة الأسد من  
الثروة الوطنية كضريبة مظلومية وليست (رشوة)  
لا سامح الله وان أخذت مقابل خدمات وتسهيل  
معاملات ومقابل وظائف، وقد بلغ الأمر مبلغاً  
ليس مثيل في تاريخ العراق القديم والجديد فقد  
حصل في عراق

(( الديمقراطية والشفافية ))!!!!

تعلق في الرقاب وهي لاتعني بذاتها لولا ما  
تضمرة من كسب مالي وفير كأنواط الشجاعة  
وشارت الحزب حتى وصل الأمر أن كلمة  
(العفية) تترجم إلى مبلغ مالي تقدر كميته بعدد  
تردادها من قبل القائد؟؟؟ وهذا هو ما يصبو إليه  
المرتشي ممن هو أعلى منه في الموقع الوظيفي  
في حين يتحول هذا السلوك إلى ابتزاز مالي  
ورشوة ممن ادني منه مقابل تمشية أعمالهم  
واستحقاقاتهم المشروعة وغير المشروعة منها  
بدافع الحصول على المال .

ثانياً: سيكولوجية الراشي والمرتشي والرائش  
س١: ماهي صفات وسمات الراشي  
السيكولوجية؟؟

يرى علماء النفس والاجتماع أن الراشي يتميز  
بضعف الشخصية ومحدودية قدرتها على التكيف  
والتأقلم مع القيود والحدود والضوابط الاجتماعية  
والحكومية، فهو لا يملك القدرة على فك هذه  
القيود وتجاوز هذه الحدود بقدراته وجهده  
الخالص وضمن الضوابط العامة لانجاز معاملة  
رسمية تخصه أو الحصول على مشروع رفع  
ضرر قد يلحق به لسوء تقدير أو تقصير فهو  
لا يثق بعموم المجتمع وخصوصاً بمؤسسات الدولة  
ومسئوليتها ويرى من الصعوبة عليه التعامل مع  
أجهزتها البيروقراطية والفاصلة خصوصاً في  
ظل الطوابير المتكدسة دائماً على أبواب ومدراء  
وموظفي الدوائر الرسمية حيث تمتن كرامة  
الإنسان ويسلب وقته وينهك جسده وهو يسعى  
لانجاز معاملة بسيطة كتسجيل أو بيع عقار أو  
الحصول على هوية الأحوال المدنية أو جواز  
سفر أو شهادة جنسية أو انجاز معاملة تعيين  
وتقاعد وتطوع في الشرطة والجيش..... الخ،  
مما يدفع الفرد إلى الالتجاء إلى العصا السحرية  
إلا وهو المال (الرشوة) ليكف عن نفسه كل هذه  
المتاعب ويسهل عليه هذا الأمر وفرة (الرائشين)  
من السماسرة والوسطاء و (فاعلي الخير) للقيام  
بهذه المهمة .

ونتيجة لهذه المعاناة التي تواجه المواطن العراقي  
في انجاز معاملاته في الدوائر الرسمية أصبح داء  
(الرشوة) مرضاً مزمناً لا بل وباءاً واسع  
الانتشار وبالغ الإضرار (بحيث أصبح اغلب  
العراقيين لا يراجع أية دائرة إلا عن طريق  
الواسطة أو عن طريق (الرائش) وهو الغالب فلم  
تعد المحسوبة والمنسوبة تفعل الكثير بجانب

الشخصيات الهامشية فاقدة الوصف والصفة المهنية كما تتكاثر الطحالب في الماء الأسن والحشائش في الحقل المهجور والتي قد تغطي على الزرع والشجر المثمر فتهلكه لتكون هي السائدة فالمسار الرائش شخص يعتر على الهامش وليس له أي صفة في الأعمال التي يتوسطها ويتكسب من ربط الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين بعضهم ببعض بغض النظر عن من يكونان وهل ينتج عن ارتباطهما من نفع أو ضرر لبعضهما أو كليهما لعموم المجتمع وهل هذا العمل منسجماً مع العرف والقانون أو احدهما أولاً؟؟؟ كل هذه الأسئلة لاتهم الرائش ، إنما المهم الأساسي للرائش حصوله على العمولة من الطرفين الشاري والبائع، العارض والطالب ، وتكاد تشبه مهنته هذه مهنة (القراد) إلى حد بعيد حيث غالباً ماتكون خالية من كل قيم وأخلاق والمثل الإنسانية الايجابية واتصافه بتجميل صفة ومواصفات الطرفين وتغطية نقائصها ، ومن صفاته انه يجمل ويضفي من الصفات ويبالغ في الوصف والمديح من عنده خلاف ما يكون عليه معروضة ويمتلك قابلية كبيرة في اصطياد الفرائس حينما يظهر بمظهر الشهم صاحب الحمية والغيرة وحب المساعدة (لوجه الله) لا يطلب من وراء ذلك جزاء ولا شكوراً إلا ما جادت به أيديهم ولكن عندما تقع الفريسة في شباكه وتتملكه الحيرة والحاجة والقلق يتنمر الرائش في فرض شروطه وطلباته مدعياً أنها طلبات ذوي الشأن طلبات الأستاذ والسيد الفلاني والمسؤول الفلاني ولايمتنع عن ذمهم واستنكار طعمهم واستغلالهم لحاجات الناس وكيف إن الدنيا أصبحت بأخر الزمان فلا خوف ولا خجل من الله ولا من عباده .

فسلك سلوك أكثر المنافقين حقارة ، تتصف شخصية الرائش بالتوفيقية والمهادنة والمصانعة والملاينة والتسول الأخلاقي ، لامقياس له سوى النفع والكسب فقط وقد يكون قد تطبع بطابع والديه أو احدهما وأسرته أو أستاذه وزملائه وأصدقائه والرائش لا يختلف من حيث الطبع والوضع عن السامسة والدالين في مختلف المهن كالبيع والشراء في العقارات ودور البغاء واللاهئين وراء السلطان وحواشي المسؤولين والهاثفين والمروحين للساسة والسياسيين الفاسدين والمفسدين ...

ومن الحيل والأغطية الزائفة التي يحاول المرتشون أن يقنعوا بها ليكون عملهم مقبولاً من قبل الفرد والمجتمع (( نجد أن لفظ (الرشوة) قد اخذ معاني تتمثل في (العمولة أو النسبة) وهو ما نجده على ألسنة المرتشين من رجال الأعمال الجدد أو مايعرف بالراسمالية الجديدة إما المرتشون من الشرائح الدنيئة فنجدهم يقبلون لفظ الرشوة ويبدلونه إلى (إكرامية وسمسرة وحلاوة) دون أية إحساس بإحراج أو مهانة ، كما يقول الإمام علي (عليه السلام) معرفاً هؤلاء : (ثلاثة يؤثرون المال على أنفسهم : تاجر البحر ، وصاحب السلطان ، والمرتشي في الحكم )

وهذا ما تشهده وتعاين منه اغلب دوائر الدولة العراقية الآن على مختلف عناوينها حتى وصل الأمر إن وظائف عليا تباع بالمزاد وفق مبدأ المحاصصة المتبع في نظام الحكم اليوم فلكل الاختيار بعيداً عن القدرة والكفاءة العلمية والعملية أو التاريخ النضالي للفرد ضمن المكون العرقي أو الطائفي نفسه .

والأمر الخطير في الرشوة هي إن المرتشي لا تشبع حاجاته المتجددة دوماً وبلا انقطاع مما يجعله لا يقف عند مستوى أو حد معين .

ومشكلتنا ليس في اكتشاف الفساد والارشاره إليه فهو أجلى وأوضح من أن يشار له حيث تجده في طريقك أينما ذهبت وتوجهت ولكن الأهم من كل ذلك هي إدانته والحد منه ومعاقبة مرتكبيه عقوبة عرفية اجتماعية وقانونية ، حيث نسمع ونقرأ في وسائل الإعلام بأسماء كبيرة ومتلبسة في عمل الرشوة بشكل مفضوح ومتكرر ولكنهم لايعاقبون ، حيث يتصدى للدفاع عنهم فطاحل رجال القانون من المحاميين وخبراء ثغراته هفواته وتأويل نصوصه لتخليص هؤلاء المرتشين من العقوبة كتخليص (الشعر من العجين ) كما يقولون وان هذا ممكن لازال المرتشي قادراً على دفع المال ولا زال القضاء ومؤسسات الدولة تغص بالكثير من أمثاله !! ولا زال الفساد والرشوة يطغي على تصرفات وسلوكيات العديد من الأفراد أو الكتل المختلفة والقوى السياسية المهمة على السلطة القضائية والتنفيذية والرقابية.

س٣: من يكون الرائش؟

في المجتمعات الاستهلاكية غير المنتجة والبيروقراطية والمجتمعات الراسمالية المترهلة والأنظمة الديكتاتورية الاستبدادية تتكاثر

عن المدرسة وبالتالي نكون قد نجحنا في إصلاح النظام التعليمي فعلاً وزرع الفضيلة والأخلاق والتربية الصحيحة لخلق جيل واعى يفهم ويدرك جيداً مخاطر الفساد على المجتمع بثتى إشكاله وينتهج الطريق السليم للابتعاد عنه ،فضلاً عن إيجاد بيئة مجتمعية تحرص على نشر روح العدالة والنزاهة وبناء الوطن

دور الأسرة تستطيع إن تربط الأسرة بمفهوم المواطن أو المواطنة فالمواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة ارض معينه وينتسب إليها إي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية ،لذا فالمواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة، لذا هي عقد والتزام أنساني وأخلاقي مع الذات والإفراد لتدبير شؤون المجتمع قوامها الحب والتعاون والإصلاح وروافد ضمان الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية التي من خلالها يحدد وضع الفرد في المجتمع أو الدولة وهي إقرار الواجبات على الحقوق والتحلي بروح المبادرة ولايمكن تحديدها أو اختزالها بزمان أو مكان . وعليه يجب أن يكون هناك إيمان للإفراد بالصالح العام والخير المشترك لذا حتى لايتحطم هذا المفهوم للمواطنة يجب إن تكون هناك ثقافة داخل الأسرة والبيت تحارب الفساد بكافة أنواعه والعمل على عدم التورط فيه لما له من إثارة سلبية وخطيرة على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وعلى كل شخص في الأسرة أن يكون قدوة في نذب الفساد ويكون مثال يحتذى به فليس مواطن الذي يأخذ الرشوة ويسرق من جيب الآخرين ووطنه وممتلكات الشعب وان لايجعل اللصوص والدجالين مثلاً له ،هنا يبرز دور رب الأسرة وكيف يكون مثلاً في أسرة للشخص المحارب والعامل على طرد الفساد وإشاعة روح التعاون والعدالة والمساواة. كل هذا مأخوذ من مبدأ انه في المجتمعات المدنية لايعتمد كل شي على الحكومة ولكن يمكن إن يتولى المواطن زمام المبادرة للتغيير بشكل مستقل عن الحكومة أو بالتعاون معها.

دور المؤسسات الدينية والجامع والحسينية في محاربة الفساد  
أن للمؤسسات الدينية بكافة أفرعها دور مهم جداً في محاربة الفساد والتصدي له بكل أنواعه (رشوة ،سرقه ) من خلال بيان رأي الدين

وكان الرائش والمرتشى والراشي يخاطبون المال كما خاطبه بطل شكسبير : " أيها الذهب الثمين ، أيها البراق أهذا ذهب يكفي ليجعل الأسود ابيضاً ، والقيح جميلاً ، والظالم عادلاً واللينيم نبيلاً ، والعجز فتياً ، والجبان باسلاً..... ماهذا أيتها الإلهة الخالدون ، هذا مايشغل الكهنة وخدمهم عن هذا يحكم ...هذا النقد (الذهب الأصفر) يبني ويهدم أديانكم، ويبارك الملاعين، ويجعل الأبرص الأبيض معبوداً انه هو الذي يضع اللصوص على مقاعد الشيوخ ويمنحهم ألقابهم وما يحبط بهم من احترام وخنوع انه هو الذي يجعل من الأرملة العجوز البالية.... عروسا صبية.... هيا أيها الصلصال الملعون.... ياقوادة الجنس البشري".

ووفق ما عرضناه أنفاً ما هي الأساليب والوسائل الفعالة التي يجب إتباعها لاجتثاث هذا المرض الخطير أو للحد منه على اقل تقدير ؟  
المبحث الثالث الدور التربوي في التصدي لمظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي دور المدرسة من خلال السياسات والتوجيهات والبرامج المعتمدة لمكافحة الفساد خلال السنوات الخمس المنصرمة التي استندت على البرنامج السياسي الذي تبنته الحكومة الوطنية التي جعلت من أولويات عملها محاربة الفساد ،نجد أن برامج محاربة الفساد وضعت على قناعه تامة بان لافة الفساد اثار سلبية مدمرة تؤدي إلى تدهور أوضاع المجتمع من جميع النواحي لذا هنا يبرز دور المدرسة في التعريف بالفساد ومدى تأثيره بالإفراد والمجتمع والى أين سوف يقود المجتمع من خلال طباعة بعض المناهج التعريفية بالفساد ونشر الوعي بين الطلاب لكونهم لبنه المجتمع والتعلم من الصغر كالنقش على الحجر حتى يتعلموا خطر الفساد وان لايقتربوا منه مستقبلاً عندما يصبح لهم دور فعال داخل المجتمع وأيضاً وقبل كل هذا يجب أن تطور الكادر الذي يقوم بإعطاء هذه المناهج وكيف يوصل الفكرة للطلاب، كل هذا يقود إلى إصلاح النظام التعليمي بما يؤمن نشر ثقافة مجتمعية تبدأ من المدرسة عبر تعليم الناشئ الجديد بمخاطر الفساد .

دور الجامعة بعد أن بدءنا بدور المدرسة وكيف تم إنشاء جيل واعى ومثقف ضد الفساد يجب إن يتم تكملة المنهاج والتعمق في إيضاح أكثر شمولية للفساد على أساس إن الأشخاص أصبحوا أكثر دراية ووعي وأعمارهم تختلف في أجامعه

لغير أهدافها لذا علينا أن نجعل أهم هدف في هكذا مؤسسات هو محاربة الفساد الذي يؤدي إلى انحراف عن الخط المستقيم وخصوصاً بين جيل الشباب الذين يمثلون العمود الفقري للمجتمع وأعضاء هامين فيه لذا يجب إن يتم نشر المبادئ التي تندد بالفساد بكل أنواعه حتى لا يكون مجال للفساد لاختراق المجتمع ، حالياً يتم العمل لإقرار تشريع خاص بالمنظمات لتفعيل أداءها في المجال مكافحة الفساد لكونها تصل إلى أكثر أفراد المجتمع المتعلمين وغير المتعلمين وعلى فرض أنها على احتكاك مباشر مع الناس .

دور الإعلام في محاربة الفساد  
تم تشكيل الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال (شبكة الإعلام العراقي) ٢٠٠٤ حيث تهدف إلى تثقيف الشعب العراقي وإعلامه والترفيه عنه وإنشاء منبر إعلامي حر يحترم حقوق الإنسان وحرياته ويعززها وبالأخص حق التعبير عن النفس ومناقشة وجهات النظر وتبادل الآراء والنقد..... وبالتالي فان لهذه المؤسسة الدور الأكبر والاهم في نشر المعرفة والمبادئ التي تحارب الفساد والفاستدين حيث تعبر كمكلاً لعمل المؤسسات التي ذكر أعلاه من خلال نشر قضايا الفساد والفاستدين والتشهير بهم ليكونوا عبرة لغيرهم وأيضاً من خلال نشر رأي الدين والمؤسسات الدينية في الفساد وبيان كيف يتم محاسبة الفاستدين لان الإعلام يمكن إي يصل إلى إي بيت وأي أسرة وداخل إي مجتمع والعمل على نشر برامج دينية وتعليمية لكافة أصناف المجتمع تؤكد على إن الفساد آفة تهدد الناس والمجتمع وبناء الدولة .

يجب من خلال بيان دور المؤسسات أعلاه إن يتم نشر تربية خاصة داخل المجتمع لمحاربة الفساد والفاستدين بكل الوسائل الممكنة حيث إن صلاح الدول واقتصادها يعتمد أساساً في القضاء على الفساد فالدول الراغبة في إصلاح اقتصادياتها ستفشل في ذلك طالماً كان هناك فساداً مستشرياً يعمل على تقويض معايير احترام القواعد الأخلاقية والقانونية وبما يؤدي إلى زيادة الأنشطة غير الرسمية وفي كل المواقع الاقتصادية مما يحد من فعالية في تحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي وأيضاً مما له من تأثير نفسي على المجتمع وفقدان الثقة بالدولة نتيجة تعرضهم للابتزاز من رشوة وغيرها .

المبحث الرابع

الإسلامي في الفساد وذلك من خلال الآيات القرآنية التي تحذر من ذلك وأيضاً الأحاديث النبوية الشريفة والتي تدل على إن الفساد ظاهرة خطيرة جداً تهدد بهدم المجتمع وتفكيكه وجعله مجتمع ضعيف جداً في حين إننا بأمس الحاجة إلى الوحدة من أجل بناء الوطن وخلق مجتمع مثقف وواعي يعيش بحب وسلام ويعمل على احترام الآخرين وطمأن حقوقهم وهنا يبرز دور الحسينية والجامع من خلالها تستطيع أن نبين للناس مدى ضرورة طرد آفة الفساد ومدى خطورتها على المجتمع حيث يجب على الخطباء توجيه الناس من خلال المنابر وبيان حرمة الفساد .

نتناول بعض النصوص والأحاديث التي تحرم الفساد وتوصي بالالتزام بالأخلاق ، مثلاً نأخذ الموظف يجب إن يؤدي واجباته الوظيفية بكل أمانه وإخلاص وان يدرك إن الوظيفة هي أمانة كبرى ومسؤولية عظمى في رقبته بل أنها لتقلها أبت السماوات والأرض إن تحملها وأشفتت من حملها حيث قال تعالى : ( أنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين إن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان انه كان ظلوماً جهولاً ) ، أيضاً أداء الواجبات بالشكل العلمي المطلوب القيام به وبمهارة عالية وبإخلاص كما قال تعالى (( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنتقضوا الإيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً كفاً أن الله يعلم ماتقولون )) .

أن على الفرد أو الموظف إن يعامل الآخرين معاملة لائقة وان يعلم إن الوظيفة ماهي إلا خدمة وطنية اسند تاليه وان لايقوم بابتزاز الآخرين وإجبارهم على الرشوة فالوظيفة لاتجعل منه سيداً متفضلاً عليهم وإنا هيه تكليف حسب ماتقتضيه القوانين والأنظمة النافذة. قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم ) ((إن من احبك مالي أحسنكم أخلاقاً )) وقال أيضاً ( أحب عباد الله إلى الله أحسنهم خلقاً ) وقوله تعالى (( ياأيها الذين امنوا لاتخونوا أماناتكم وانتم تعلمون )) وبالتالي يصبح الوازع الديني موجود في المجتمع

دور المؤسسات الشبابية والمدنية :  
اقر تأسيس المؤسسات والمنظمات الشبابية الحكومية وغير الحكومية وأيضاً منظمات المجتمع المدني حيث تم إنشاء هذه المؤسسات بأهداف وقيم وتنظيم عملها وعدم إساءة استغلالها

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

يمكن الاستنتاج من التحليلات السابقة ما يلي :  
إن تصاعد عمليات التحول في البيئات العربية عموماً وفي البيئة العراقية خصوصاً ،نتيجة للتماس المباشر مع الدول المتقدمة ونتيجة للتوجه المتزايد نحو مايعرف بالنظام العالمي الجديد بجانب تأثيرات الإبداعات المتجددة في تكنولوجية المعلومات والاتصال، من شأنها أن تعظم من عمليات التحول المنظمي والمجمعي ، وبالتالي تزيد من ظواهر الفساد في المجتمع العراقي ، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدلائل ونتائج المسح الدولية.

إن تصاعد التحول في الدول العربية ومنها العراق نحو الدول الخارجية في ظل الانفتاح الذي جاء به النظام العالمي الجديد. أدت إلى درجة اعلي في حدة مشكلات بالسمات الثلاث التداخل، الرسمية ، اللاتجانس ( وزيادة حدة مشكلة تلك السمات يزداد الانحراف والفساد في المجتمعات ) إي كانت سمة الحركة اللاخطية أو اللاخطية في منظمات المجتمع أعلى فضلاً عن التحولات النابعة من داخل المجتمع أو من داخل المنظمة أو المؤسسة والتي تسمى بالحركة النمطية أو الخطية ، وهذا مايعاني منه المجتمع العراقي حالياً .  
أن طبيعة ظواهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي ومنظّماته ومؤسساته تمثل إلى إن تكون من داخل تلك المنظمات أو المؤسسات وكذلك من خارجها ونعني بخارجها من داخل المجتمع العراقي ومن خارجه وعليه... فان ظواهر الفساد الإداري في العراق تشير إلى الحركة اللاخطية / أو اللانمطية اللاخطية والى الحركة الخطية /أو النمطية .

محدودية الفاعلية لمؤسسات النزاهة العراقية في عمليات التشخيص والعلاج لظواهر الفساد الإداري ومنها الرشوة والتزوير، ومحدوديتها في اختزال أو الحد من تلك الظواهر

أهمية الدور التربوي للأسرة والمدرسة والجامعة والجامع والحسينية ووسائل الإعلام في التصدي لمظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي وإدخال ثقافة النزاهة لدى مختلف شرائح المجتمع وإطرافه في المنظمات أو المؤسسات، وبتبني نظام المتابعة كلاً من موقعه.

ثانياً: التوصيات :

يمكن من التحليلات السابقة أن نوصي بالتالي لمواجهة ظواهر الفساد في المجتمع العراقي:

عدم الاكتفاء بالنظر إلى ظواهر الفساد باعتبارها مدانة وسلبية والأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الظواهر قد تمثل محاولات ومؤشرات تهدف إلى عرقلة النظام الحالي وهدم العراق الديمقراطي الجديد

تكثيف الجهود البحثية الجامعية ، والجهود الأخرى لمختلف الجهات المعنية ، في مجابهة ظواهر الفساد نظراً لاحتمالات تعاضمها مع عمليات تحويل النظام في العراق من بيئة الحركية الخطية أو اللانمطية إلى بيئة الحركية اللاخطية أو اللانمطية الجارية ، وخصوصاً إن العراق يمر بمرحلة انتقال مايسمى بالمجتمعات التقليدية إلى مصافي المجتمعات الحديثة التي تجاوزت منذ زمن مرحلة بناء المؤسسة التي كانت تستدعي التأكيد على النهج الحركي الخطي أو النمطي

التحول إلى مايعرف بالهياكل النظمية العضوية بدلاً عن الهياكل النظمية الأنية السائدة حالياً عن طريق إعطاء صلاحيات للقيادات بمختلف المستويات لإجراء تغيرات هيكلية وإجرائية أنيا وموفقاً طبقاً لضرورات الحد من أساليب وانعكاسات ظواهر الفساد ومنها الرشوة ، على أن يتم التأكيد على مواصفات الكفاءة في القيادة بعيداً عن المحاصصة.

إدخال تعديلات جذرية وأساسية في نظم المعلومات الإدارية عن طريق تبني تكنولوجية المعلومات المعاصرة وإعادة النظر من نظم الأرشفة والعلاقات العامة وعن طريق تدعيم المشاركة في اتخاذ القرار والشفافية لضمان تدفق أدق واشمل وأحدث لمعلومات ممكنة إلى مراكز اتخاذ القرار المعني في المنظمة أو المؤسسة مما يسهم في دقة التشخيص والعلاج لظواهر الفساد

تبني نظام متابعة حديث لضمان الحصول على ردود الفعل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمنظمة أو المؤسسة عن تفاصيل وخطوات تشخيص ظواهر الفساد الإداري وتحديد الإجراءات الوقائية والعلاجية والتنفيذية العمل على حث العوائل والأسر خصوصاً والوالدين لإتباع طريقة تربية تتسم بتحفيز الدوافع المعنوية والبواعث الداخلية كالشعور بالفرح والسعادة وإملاء الذات والإحساس بالأهمية



والرفعة وروح المسؤولية الواجبة في انجاز الواجبات تجاه نفسه والآخرين ، والتشبع بروح الانسجام والالتحام بالجماعة وحب فعل الخير والإحساس بالمهانة والنفور والوضاعة تجاه الأفعال والأعمال والسلوكيات المنحرفة والضارة بالفرد والمجتمع .

إعادة النظر بالمناهج التربوية في الروضة والمدرسة بمختلف مراحلها لتنمية رصيد الفعل الايجابي والايثاري لدى النشأ الجديد ، واختزال قيم الانوية الضيقة ونزعة حب المال كونه هدفاً وليس وسيلة لتحقيق مطالب الإنسان المشروعة ، وعدم اعتماد الحوافز والجوائز المالية لحالات التفوق والاجتهاد في الدراسة والابتكار .

تبنى المؤسسات الثقافية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين والسياسة حملة تثقيفية واسعة للحد من سلوكيات الرشوة والارتشاء ونبذ المتعاملين بها ، لتكون ثقافة عامة وعرف اجتماعي قبل إن تكون قانون دولة لتكون مثل هذه الأفعال عملاً مَخْلأً بالشرف الاجتماعي للفرد يداني في أثره أساس المس بالعرض والمساس بسمة الفرد المنحرف جنسياً .

بالإضافة إلى أولاً وثانياً التي تسعى إن تقترب من العرف وضوابطه الاجتماعية من القانون والقواعد القانونية الصادرة من الدولة مما يكسبها فاعلية كبيرة في التنفيذ والردع بقدر قربها من العرف الاجتماعي السائد .

إن تتضمن الأنظمة الداخلية ولوائح وضوابط الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والديمقراطية شرطاً بعدم قبول وطرد ونبذ الرئاش والراشي والمرتشي من صفوفها وإن يمنع من يحمل هذه الصفات من تبوء أية مسؤولية وظيفية وخدمة ذات شأن عام في مختلف مؤسسات الدولة وبمختلف مستوياتها وأوصافه القضائية والتشريعية والتنفيذية والخدمية .

حيث لاتكفي المواعظ الدينية والأخلاقية والشعارات لمحاربة والحد من مثل هذه الظواهر في مجتمع يعيش حالة من تفكك وتدهور بناء القيمة والمعارية الابجائية بفعل ظروف القاهرة فحتى الوعد بالنار لم تمنع من الرشوة ، وكما يقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم): ((الراشي والمرتشي في النار)) و ((كل لحم نبت من حرام مأواه النار)) ولكن دون جدوى .

كذلك يفترض إن نعمل على بناء الشخصية الفاعلة والذات العزيزة المنتجة وتوفير فرص العمل المنتج للقضاء على العناصر الهامشية الطفيلية المروجة لكل بضاعة رديئة وفعل دنيء وكسب غير مشروع تحت ضغط الحاجة وبدافع ثقافة الاستهلاك والامتلاك .

العمل على بناء وتشكيل ثقافة النزاهة وليس مؤسسة النزاهة لتكون النزاهة التي يجب أن تكون قيمة عليا من ضمن المجتمع المنبثقة من ذاته لا تكون مؤسسة منعزلة عنه ووصيه عليه مشرعة فساده وخراب قيمه .

ومن الممارسات الغربية التي تحصل أن الكثير من الأغنياء ومالكي الثروة بشكل غير مشروع يأتون إلى المراجع الدينية وكل حسب ديانته ومعتقده ليبيض رأسماله الوسخ بإعطاء نزر يسير مما يملك مقابل مباركة ثروته الطائلة وإذا احتكنا لقول سيد الحكماء الإمام علي (عليه السلام) حيث يقول : ((ماجمعت ثروة إلا من بخل أو حرام)) ومن المعروف لكل عاقل اليوم إن البخل لا يمكن أن يجمع ثروة طائلة مهما بلغ مورده من العمل والكسب الحلال في وقتنا الحاضر فلا يمكننا أن نستنتج غير إن سبب الفائض الكبير من الثروة الحرام وهنا كيف يحل لأي كائن من كان إن يباركه ويعفيه من مسؤولية الإنسانية والشرعية .

المصادر:

١. عريم ،عبد الجبار (١٩٧٣) ، نظرية علم الأجرام ، ط٦، مطبعة المعارف ، بغداد ، ص٣٣٠ .

٢. مأمون محمد سلامة (١٩٧٩)، أصول علم الأجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص٦٠ .

٣. أكرم نشأت إبراهيم (١٩٩٨)، علم الاجتماع الجنائي ، ط٢، مطبعة النيزك ، بغداد ، ص٣ .

٤. حسن شحاتة سغان (١٩٩٦)، علم الجريمة ، ط٣، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ص٥ .

٥. احمد محمد خليفة (١٩٥٥)،أصول علم الإجرام الاجتماعي ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ص٣١ .

٦. محمد مصطفى القلبي (١٩٤٨) ، في مسؤولية الجنائية ، مطبعة فؤاد الأول ، القاهرة ، ص١١٤ .

٧. ماهر عبد شويش (١٩٨٨)، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - مديرية الكتب

١٥. محمد عارف (١٩٦٣)، المفهوم الاجتماعي للرشوة ، المجلة الجنائية القومية ، م٥، ع٣، القاهرة.

١٦. احمد ربابعة (١٩٨٨)، اثر العوامل الاجتماعية في الدوافع إلى ارتكاب الجريمة ،مجلة مؤنة للبحوث والدراسات ،م٣، ع١، المطبعة الوطنية ،الأردن، ص٧٤.

١٧. سعد المغربي ، السيد احمد الليثي (١٩٦٧)، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها – المجرمون – مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ص٢٢٤.

١٨. الامم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥، و (Demindov, p1)

١٩. chirkova, Elena (2004), Transparency International Corruption percersion Indice 1995-2004 , Cp1 1995- 2004. Xis,25 oct

٢٠. Demidor, Boris (2004). (corruption perception world ).<http://www.tiri.org/documents>

للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،العراق ،ص٥٦.

٨. ينكن ميشيل (١٩٨٠)، معجم علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور احسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ص٣٣٠.

٩. سعد المغربي ، السيد احمد الليثي (١٩٦٧)، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها – المجرمون – مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ص١١٣.

١٠. محمد ياسين وهيب (١٩٩٣)، دراسة عن انتشار الرشوة وأسباب إحجام المواطنين عن الإخبار، مجلة القانون المقارن، العدد ٥٥، كلية القانون، جامعة بغداد، ص١.

١١. محمد عارف (١٩٦٣)، المفهوم الاجتماعي للرشوة ، المجلة الجنائية القومية ،م٥ ، ع٣، القاهرة ، ص٤٢٢.

١٢. الجريمة في المجتمع ،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص٢٠٢.

١٣. محمد عارف (١٩٦٣)، المفهوم الاجتماعي للرشوة ، المصدر السابق، ص٤٢٤ .

١٤. محمد عارف (١٩٦٣)، المفهوم الاجتماعي للرشوة ،المجلة الجنائية القومية ،م٥ ، ع٣، القاهرة

